

الوجهة الخلقية :

ونستطرد إلى تعدد الزوجات من الوجهة الخلقية أو الأدبية فلا نطيل فيه ، لأننا نقصر هذا الكتاب على عبقرية محمد وما له اتصال بجوانب هذه العبقرية في تعدد مناحيها ، ولم نرد به أن نتناول حكمة الشريعة الإسلامية في تفصيلها ولا مسوغات الأصول الدينية على اختلافها .

فأوجز ما نقوله في تعدد الزوجات من الوجهة الخلقية أو الأدبية أن النبي عليه السلام لم يجعله حسنة مطلوبة لذاتها أو مباحا يختاره من يختاره وله مندوحة عنه . . وإنما جعله ضرورة يعترف بها الرجل وتعترف بها الأمة في بعض الأحوال لأنها خير من ضرورات . ولن ينكر هذا إلا متعنت يصدم الحقائق ويتجاهل المحسوس الماثل للعيان .

ففي حياة محمد الخاصة لا ينكر أحد أن بناءه بنسائه قد كان خيرا من الاخلاء بينهن وبين التأيم والمذلة والرجعة إلى الكفر والضلالة ، وكان خيرا من قطع تلك الآصرة التي وصلت بينه وبين البيوت والعشائر فكان لها ما كان من فضل في نفع الدين والمتدينين به ، وهي ضرورة يلجأ إلى الاعتراف بها كل مسئول عن شئون أمة بل أم تمارس الحياة الدنيا . وكل إمام عليم بطباع الناس .

أما الضرورة الاجتماعية العامة فقد اعترفت بها الشرائع المدنية الحديثة جميعا ثم تحللت منها بإباحة الزنى وعلاج مشكلة الزواج بخل خارج عن نطاق الزواج أو خارج عن نطاق البيت والأسرة . ولو اهتمت هذه الشرائع المدنية إلى حل خير من هذا الجواز لها أن تنكر تعدد الزوجات ، وتنكر ضرورة أكرم من ضرورات .

فلا شك أن الجمع بين المرأة العقيم أو المرأة المريضة وبين غيرها أكرم لها وللمجتمع من نبذها في معترك هذه الدنيا الضروس بغير ولد وبغير زوج وبغير عاصم ، ثم هو أكرم للزوج نفسه وهو كائن حي يريد أن يصل ما بينه وبين الحياة بذرية صالحة هي الغرض الأكبر من كل زواج ، ولولاها لانتقض في المجتمع الإنساني أساس كل زواج .